الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

28 **ربيع ثانى** 1438 –26 **يناير** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4
حقوق الإنسان فى العالم	17

وزير الشؤون الإسلامية يستقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة البلاد الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
https://www.albiladdaily.com

استقبل معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ، في مكتب معاليه في الوزارة بالرياض اليوم.

معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان،ومعالي نائب رئيس الهيئة الدكتور ناصر بن راجح الشهراني.

وجرى خلال اللقاء بحث أوجه التعاون والتنسيق بين الوزارة والهيئة وسبل تطويرهما.

حيث أعرب معالي الوزير الشيخ صالح آل الشيخ في بداية اللقاء عن تقدير الوزارة للجهود التي تقوم بها الهيئة في مجال حقوق الانسان وإيضاح الصورة الحقيقية للمملكة في هذا المجال.

مبيناً أن الوزارة تولي الشؤون الإسلامية في الخارج وخاصة ما يتعلق بحقوق الإنسان.

عناية خاصة لإيضاح البعد الإنساني والحفاظ على الكرامة الإنسانية في الشريعة الإسلامية.

ولذا أنشأت الوزارة الإدارة العامة لحقوق الإنسان قبل عدة سنوات بكوادر مميزة ومستشارين مختصين لكي تمثل الوزارة في اللجان ذات العلاقة.

وتقدم الاستشارات وتقيم الندوات والمؤتمرات والورش خارج المملكة فيما يتعلق بحقوق الإنسان في الإسلام.

وتطبيقات المملكة الحقوقية المنبثقة من الشريعة الإسلامية.

كما أنها تشارك في الفعاليات الدولية في أوروبا وأمريكا وأستراليا وأفريقيا وآسيا الخاصة بحقوق الإنسان في الإسلام.

من جانبه ، ثمن معالي رئيس الهيئة:

الدور الذي تقوم به الوزارة داخليا وخارجيا وتبيينها للصورة الحقيقية للإسلام واحترامه للكرامة الإنسانية.

وحقوق الإنسان بالاسلوب والطريقة التي يفهما غير المسلم.

كما ثمن معاليه عاليا التعاون المثمر والبناء الذي تبديه الوزارة مع الهيئة ومشاركتها الفاعلة في اللجنان المختلفة.

وفي إعداد ومناقشة تقارير المملكة الدورية الخاصة بحقوق الإنسان التي تقدم إلى آليات الأمم المتحدة المختلفة ومن ضمنها مجلس حقوق الإنسان واللجان التعاقدية المختلفة.

مشيداً بالدور الذي تقوم به الوزارة للتوعية والتعريف بالحقوق والواجبات الشرعية الحقوقية.

من خلال منابر الوزارة المختلفة التي تسهم بشكل كبير في زيادة الوعي وترابط المجتمع والحفاظ على كرامته.

وفي ختام اللقاء ، رحب معالي وزير الشؤون الإسلامية بما عرضه معالي رئيس هيئة حقوق الانسان بشان توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين في مجال اختصاص الوزارة والهيئة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«نزاهة»: ترتيب المملكة في مؤشر مدركات الفساد لا يعكس وضعها الطبيعي

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19817121

الرياض - «الحياة»

أكد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) الدكتور خالد المحيسن أن ترتيب المملكة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2016، الذي وضعها في المرتبة 62 عالمياً من أصل 176 دولة، لا يعكس الوضع الطبيعي للمملكة وذلك بسبب استمرار نقص الكثير من المعلومات التي تستقيها المصادر التي تعتمد عليها المنظمة.

وأشار إلى أن «الهيئة» تعول كثيراً على استمرار تعاون الجهات الحكومية المعنية مع الهيئة، بتوفير المعلومات المطلوبة، ونشرها عبر مواقعها الإلكترونية وتحديثها وتزويد المنظمات المختصة بها في حال طلبها، إضافة إلى تزويد «الهيئة» بتقارير وافية عنها كي تتولى توفيرها في اللقاءات الدولية واتصالاتها مع الجهات والمنظمات المختصة.

وأشار إلى ضرورة بذل الجهات العامة والخاصة لمزيد من الجهود المطلوبة في مجال مكافحة الفساد، وذلك للمُساهمة في تحقيق توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بتعزيز حماية النزاهة، والقضاء على الفساد والمفسدين وحفظ المال العام، ومحاسبة المقصرين، للإسهام في الجهود المبذولة لتحقيق رؤية المملكة 2030، التي أكدت على عدم التهاون أو التسامح مع الفساد، والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية، وتحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة، وتفعيل المحاسبة والمسائلة، فضلاً عن توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية.

وبين أن «نزاهة» قامت ببذل الجهود المطلوبة في إطار تعاونها مع الجهات الحكومية المعنية بتقويم المملكة في مؤشر مدركات الفساد (CPI) من خلال إقامتها ثلاث ورش عمل تختص بتفاعُل الجهات مع آلية تقويم المؤشر وذلك خلال العام الماضي، إذ استهدفت تلك الورش الثلاث أكثر من 26 جهة حكومية، لافتاً إلى أنه تم خلال تلك الورش الثلاث تعريف تلك الجهات بأهداف المؤشر، ونوع الآليات التي يستخدمها في تقويمه لمستوى انتشار الفساد في المملكة.

فيما أوضح أن إقامة تلك الورش الثلاث المتعلّقة بالمؤشر جاء في إطار تعاون «نزاهة» مع الجهات المعنية بما يكفل تعزيز التواصل مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، ويشمل ذلك تعزيز المكانة الوطنية للمملكة دولياً بالمساهمة في رفع مستوى تصنيفها في المؤشرات الدولية ذات العلاقة.

وشدد رئيس نزاهة على ضرورة استمرار تعاون الجهات الحكومية مع «الهيئة»، بتوفير المعلومات المطلوبة، ونشرها عبر مواقعها الإلكترونية وتحديثها وتزويد المنظمات المختصة بها في حال طلبها، إضافة إلى تزويد «الهيئة» بتقارير وافية عنها كي تتولى توفيرها في اللقاءات الدولية واتصالاتها مع الجهات والمنظمات المختصة.

يذكر أن منظمة الشفافية الدولية تصدر سنوياً مؤشر مدركات الفساد(CPI) ، يبين الدرجات والمراتب التي تحصل عليها الدول، بناء على التصورات المتعلقة بانتشار الفساد في القطاع العام، ويركز المؤشر على عدد الدرجات التي تحققها كل دولة، ويعتمد على مجموعة من البيانات التي يتم جمعها من خلال مسوحات واستطلاعات للرأي التي توفرها عدد من المنظمات الدولية، أبرزها البنك الدولي، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، والبنك الآسيوي للتنمية.

الحياة
AL HAYAT

«الشورى» يطالب بتوظيف محققات في التحقيق والادعاء

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19817126

الرياض - سعاد الشمراني

طالب أعضاء مجلس الشورى بتعيين محققات نساء في هيئة التحقيق والادعاء العام، وألا يقتصر توظيفهن في الأعمال الإدارية، وذلك لأهمية وجود محققة للتحقيق مع المتهمات، خصوصاً في قضايا العرض والأخلاق.

واستغرب أعضاء المجلس في جلسة أمس، خلال مناقشة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام للسنة المالية 1437-1436هـ، ارتفاع نسب القضايا التي باشرتها دوائر التحقيق العام الماضي، التي بلغت أكثر من 191 ألف قضية بزيادة نسبتها 8 في المئة، مقارنة بالعام السابق، وزيادة عدد المتهمين بنسبة 10 في المئة، إذ تجاوز عددهم 240 ألف متهم.

وبسبب ارتفاع القضايا الأخلاقية والعرض والأخلاق والمؤثرات العقلية والأحداث التي جاءت في المقدمة، فإن الأعضاء طالبوا بشكل فوري بمعرفة الدوافع المؤدية إلى ارتكاب هذه الجرائم والجنايات وأسباب الارتفاع، ومعرفة زيادة نسبة الجريمة في مناطق دون الأخرى، وما إذا كان بسبب زيادة أعداد السكان أو لظروف اجتماعية أخرى.

وسجلت الرياض 26 في المئة من مجموع الجرائم، وكانت الباحة الأقل بنسبة 2 في المئة، متسائلين عن أسباب استقالة 40موظفاً من الهيئة خلال عام، واعتبروها مثيرة.

واستغرب العضو الدكتور خالد العقيل ارتفاع القضايا خلال العام الماضي، مشيراً إلى ارتفاع قضايا الاعتداء على العرض والأخلاق إلى 44497، وقضايا الاعتداء على النفس إلى 49481، وقضايا المخدرات التي وصلت إلى 52306، مطالباً بدراسة مسببات ذلك.

وطالبت الدكتورة سامية بخاري بضرورة استحداث وظائف محققات نساء، وألا يكون عملهن مقصوراً على الجانب الإداري لأهمية وجود امرأة محققة مع المتهمات، خصوصاً في قضايا العرض والأخلاق، مشددة على أهمية الربط الإلكتروني بين الجهات ذات العلاقة بالمتهمين والموقوفين حفظاً لحقوقهم.

واستغربت الدكتورة زينب أبو طالب تأديب 15 موظفاً بهيئة التحقيق، وقالت: «هذه الحالات مثيرة للانتباه وتستحق الدراسة والتعرف على أسبابها»، مشيرة إلى أن التقرير أظهر أنه في عام واحد فقط تم قبول 40 استقالة، مطالبة الهيئة بمراجعة أسباب حالات الاستقالة.

وبحسب التقرير يوجد 41 موظفة إدارية، ورأت أبو طالب أن على الهيئة البدء في استقطاب الكفاءات النسائية العلمية المتخصصة وتأهيل المرأة للعمل في مجالات متعددة من التحقيق والادعاء العام.

وطالبت أبو طالب بالتعجيل في بناء مقار دائمة لفروع الهيئة، مشيراً إلى أن عدد فروع الهيئة يبلغ 104 فروع، المستأجر منها 103، وخصصت الدولة 90 في المئة من حاجات الهيئة من الأراضي وطالبت بالإسراع في بنائها.

ولاحظ عضو المجلس عبدالعزيز المتحمي تزايد أعداد القضايا في بعض المناطق عن الأخرى، إذ سجلت الرياض 50600، بنسبة 26 في المئة من إجمالي العدد، بينما سجلت الباحة 2914 قضية، وهو أقل عدد في القضايا بنسبة 2 في المئة، مطالباً بدرس مسببات ذلك، مع مراعاة العدد السكاني، وما إذا كانت توجد أسباب أخرى لاختلاف الجريمة في المناطق، مطالباً بدراسة تحليلية لمعرفة أسباب الارتفاع.

وشدد المتحمي على توصية سابقة للمجلس تطالب بإنشاء مركز وطني للدراسة العدالة والجريمة.

بدوره، دعا الدكتور فايز الشهري إلى دعم أعمال الهيئة بتوصيات تمكنها من ممارسة اختصاصاتها من دون تداخل مع مؤسسات أخرى، في حين لاحظ الدكتور عبدالرحمن هيجان قلة عدد المحققين، وأن وتزايد القضايا يؤكد أهمية دارسة أسباب القضايا.

وتساءل الدكتور صالح الشهيب عن إمكان إشراك العنصر النسائي في نشاطات الهيئة المهمة، وعدم الاكتفاء بوجودهن في العمل الإداري، مطالباً بإدخال مؤشرات الأداء في المعيار الزمني لقضايا تنفيذ الأحكام التي ستعطي صورة واضحة لجدية القضايا المطروحة.

من ناحيته، طالب اللواء مهندس ناصر العتيبي بزيادة أعداد المحققين لكثرة القضايا وتطور أساليبها، منتقداً توصية اللجنة التي تطالب باعتماد الدوائر المطلوبة لإكمال منظومة الأمن والعدالة، وقال إن هذه التوصية لا تصلح أن ترفع للمقام السامي بهذه الصياغة، إذ إنه من المعروف أن هيئات التحقيق والادعاء مشمولة بالأمن والعدالة وتعمل وفق أنظمة أمنية يشرف عليها وزير الداخلية، ولا تحتاج إلى توصية تطالبها بأن تعمل بقالب أمني عدلي.
وطالب بسحب التوصية وقال: «الهيئة تحتاج إلى توصيات تدعم دورها ومساندة لكوادرها الوطنية، إذ لوحظ تطور الجريمة والقضايا الجنائية»، مطالباً بدعم الهيئة لوجستياً وبدعم تدريب موظفيها بدلاً من توصيات لا تصب في مصلحتها.
وأشار العتيبي إلى ارتفاع قضايا الجرائم الاقتصادية بنسبة 661 في المئة، إذ بلغت القضايا في عام التقرير 3845 قضية بينما لم يتجاوز العام الذي يسبقه 505 قضايا، كما ارتفعت قضايا الاعتداء على المال بنسبة 70 في المئة، وسجلت 26400قضية، وزادت قضايا الوظائف العامة بنسبة 14 في المئة وبلغت 9459 قضية. وذكر الدكتور عبدالله الحربي أن الهيئة بطبيعة عملها تحتاج إلى كوادر نسائية متخصصة وليست إدارية فقط، ويجب أن تعطي هذا الجانب أهمية، والهيئة حتماً تحتاج إلى خريجات أقسام الشريعة والقانون، والجامعات السعودية فتحت أقساماً وكليات للحقوق يقبل فيها طالبات، إضافة إلى أقسام الدراسات الإسلامية.
وقال الحربي إنه في بند الرقابة يتضح أن هناك ضعفاً في أعمال دوائر الرقابة على السجون ودور التوقيف وتنفيذ الأحكام، ويفتقد هذا البند للشفافية، ويتضح ذلك من المعلومات الوصفية المقدمة في الجدول الذي يصف عدد السجون وعدد الجولات وعدد الحالات المبحوثة، والسؤال ما مصير هذه الحالات المبحوثة. إذ لم يوضح التقرير وضع هذه الحالات، وهل هناك سجناء انتهت مدة محكوميتهم ولم يفرج عنهم؟ وهل هناك تأخير في محاكمة الموقفين؟ ومعلومات الجدول لا تعطي إجابة لأي تساؤل عن التساؤلات السابقة؟
وطالبت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، في توصياتها حول التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام، بالعمل على سرعة استكمال الإجراءات في مباشرة دوائر التحقيق أو دوائر الادعاء التي لم تباشر عملها حتى الآن، واعتماد الدوائر المطلوبة من الهيئة لاستكمال دورها في منظومة الأمن والعدالة.

الموافقة على مذكرة تفاهم بين
وزراتي الإسكان السعودية والمصرية

وافق مجلس الشورى في مستهل جلسته أمس، على مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الإسكان بين وزارة الإسكان في المملكة العربية السعودية، ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية في مصر، الموقعة في مدينة القاهرة العام الماضي، وذلك بعد أن استمع المجلس إلى تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن مشروع المذكرة.
كما وافق المجلس على انضمام المملكة العربية السعودية إلى الاتفاق الدولي لضبط وإدارة مياه الصابورة والرواسب في السفن لعام 2004، وذلك بعد أن استمع المجلس إلى تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن الاتفاق.

الحياة
AL HAYAT

أمير «مكة» لأعضاء «تصحيح البرماويين»: عملكم استثنائي أقرت الأمم المتحدة بتميزه

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19817103

جدة - منى المنجومي
كشفت الإحصاءات الأخيرة للجنة الدائمة لتصحيح أوضاع الجالية البروماوية في السعودية عن إصدار أكثر من 190 ألف إقامة مجانية على كفالة الشركات والمؤسسات والأفراد.
وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «الحياة» فإن عدد الاستمارات الخاصة ببيانات المقيم التي تمت تعبئتها بلغ 85822، في حين بلغ عدد الذين تم تسجيل بياناتهم بشكل شامل في مركز المعلومات 259925، كما تم تدقيق 209462

من ملفات إصدار الإقامات، وأرشفت 178582من المعاملات المنتهية، وبلغ عدد محاضر نقل الكفالة لأبناء الجالية البرماوية 15585، وتم إصدار 202712 موعداً الكترونياً للمستفدين.
كما شملت الإحصاءات معالجة قضايا العمل لابناء الجالية، اذ بلغ عدد محاضر رفع بلاغات التغيب عن العمل 4515 بلاغاً، وتم التنسيق لـ29824 للعمل في الشركات والمؤسسات. كما تم اصدار 82012 مشهد تعريف لابناء الجالية واصدار 10046 مشهداً اخر للسجناء والموقوفين.
الى ذلك، تسّلم مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة خالد الفيصل أمس (الأربعاء(، التقرير النهائي لأعمال اللجنة الدائمة لتصحيح أوضاع الجالية البرماوية .وقدم الفيصل الشكر لأعضاء اللجنة، قائلاً لهم: «أؤكد لكم فخري واعتزازي بمزاملة أعضاء اللجنة الذين نقلوا العمل من المحلية إلى الإشادة العالمية .إن ما قمتم به عمل استثنائي اعترفت بتميزه الأمم المتحدة وهذا مصدر فخر لكم ولي وللمملكة.«
وأوضح التقرير الذي تسّلمه الفيصل من وكيل الإمارة لشؤون الحقوق رئيس اللجنة الدائمة لدرس وتصحيح وضع الجالية البرماوية الأمير فيصل بن محمد، أنه تم إصدار أكثر من 190 ألف إقامة مجانية الرسوم لمدة أربع سنوات على كفالة الشركات والمؤسسات والأفراد لأبناء الجالية، وشملت الإعفاء من الغرامات المتراكمة المترتبة على عدم تجديد الإقامة لسنوات مضت لمن انتهت إقاماتهم بسبب عدم قدرتهم على تجديد جوازات سفرهم وكذلك عدم استطاعتهم إلغاء بلاغات الهروب بسبب عدم التوصل لكفلائهم السابقين، فيما تمّ تفويج 7 آلاف و428 مستفيداً ميانمارياً لمحكمة الأحوال الشخصية لإثبات الزوجية والبنوة والإعالة.
وأوضح التقرير أن فرع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة شارك في تصحيح الوضع العمالي من خلال مهام عدة شملت تغيير المهن لمن يحمل مهنة فردية أو عمالية بحسب احتياج صاحب العمل، واحتساب العامل الميانماري الواحد بربع عامل وافد في برنامج تحفيز المنشآت (نطاقات) إلى جانب إبقاء العاملات الميانماريات على كفالة عائلهن واستثنائهن من نقل كفالاتهن إلى المنشآت التي يرغبن في العمل فيها.
وأبان التقرير أنه في الجانب الصحي تمّ تحصين أكثر من 83 ألف مستفيد ميانماري أثناء مراجعتهم مقر التصحيح ضد الأمراض الوبائية المعدية (الدرن، الحمى الشوكية، الكزاز، الإنفلونزا الموسمية)، واستقبال 750 حالة مرضية محالة من مقر التصحيح من الحالات المرضية الطارئة إلى مستشفيات العاصمة المقدسة، كذلك تأمين حافلة وسيارة إسعاف للفريق الطبي المكلف بالعمل في مقر التصحيح (750 حالة.(
وعملت الشؤون الصحية في المنطقة أيضاً على علاج الحالات المصابة بالكبد الوبائي (B ,C)البالغة 2257 حالة وبعض الحالات المرضية الأخرى التي تقدر بنحو 25 مليون ريال، فيما بلغت الكلفة الإجمالية في وزارة الصحة لتقديم الخدمات الطبية والوقائية والعلاجية لأبناء الجالية الميانمارية ما يقارب 782 مليون ريال.
وبحسب التقرير، تمّ تصحيح وضع مدارس الجالية الميانمارية الخيرية بمكة المكرمة البالغة 121 مدرسة، وتمّ استيعاب طلاب وطالبات المراحل الثلاث الابتدائية والمتوسطة والثانوية في المدارس الحكومية بعدد اجمالي 62 ألفاً و350 طالباً وطالبة، وقُدّمت المنح الدراسية الجامعية للطلبة المتفوقين بما يقارب 1307 طالب وطالبة.
ونوه التقرير إلى أنه تم أيضاً تقديم الوجبات المجانية في اليوم الواحد لما مجموعه 1500 وجبة لمرتادي اللجنة من أبناء الجالية الميانمارية من الجنسين طوال فترة التصحيح، كذلك سقيا الماء بما يقارب 2000 عبوة يومياً لمرتادي مقر التصحيح من الجنسين، وأخيراً تقديم الرعاية الصحية المجانية عن طريق جمعية زمزم وجمعية شفاء لـ 11 ألفاً و682 مستفيداً ميانمارياً.
وتضمن التقرير تكريم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المملكة نظير جهودها الإنسانية في تصحيح أوضاع الجالية البرماوية، مؤكدة أنها تجربة رائدة يمكن الاستفادة منها وتعميمها على الدول الأخرى.

مقرن بن عبدالعزيز يرعى المؤتمر الدولي للمعلوماتية الصحية بصحة الحرس الوطني

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565975

الرياض - متعب ابوظهير

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود الرئيس الفخري للجمعية السعودية للمعلوماتية الصحية، تنظم الشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني وجامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية بالتعاون مع الجمعية العلمية السعودية للمعلوماتية الصحية، المؤتمر السعودي السادس للصحة الإلكترونية وذلك بالتزامن مع إقامة المؤتمر الدولي الأول للمعلوماتية الصحية خلال الفترة من (24 – 26 جمادى الأولى 1438هـ) الموافق (21 – 23 فبراير 2017م) بمقر مركز المؤتمرات بجامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية بالرياض.

ويعد هذا المنتدى العلمي فرصة للمختصين والمهتمين للمشاركة وتبادل البحوث والنتائج، وتشجيع النقاش حول كيفية تقديم الرعاية الصحية والدعم الكامل والفعال ونشر ثقافة الصحة الإلكترونية، والاستفادة من أحدث ما توصلت إليه التقنيات المتجددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن في هذا المجال، بالإضافة إلى إيجاد فهم مشترك للتحديات الإلكترونية المختلفة بما في ذلك سبل وتقنيات الأمن التكنولوجي والإلكتروني المتقدمة، بالإضافة إلى الحوسبة السحابية.

وسوف يستهدف المؤتمر مقدمي الرعاية الصحية واختصاصيي المعلوماتية الصحية وتقنيات المعلومات واختصاصي أمن المعلومات. ويتضمن المؤتمر ثلاث ورش عمل هي: مقدمة برنامج التصنيف الدولي للأمراض والمشاكل الصحية، آلية كتابة البحوث لاختصاصيي المهن الصحية والباحثين، وورشة عمل تدريبية للإبداع في مجال الرعاية الصحية.

كما سيتناول المشاركون في المؤتمر عدة موضوعات أبرزها: إنشاء منتدى علمي ريادي على الصعيد الوطني لتقديم أفضل الممارسات في مجال المعلوماتية الصحية، التعرف على التحديات المستمرة والمتجددة التي تواجه اختصاصيي المعلوماتية الصحية مع تحديد أفضل حلول لها، تعزيز أوجه التعاون الخلاق وتحقيق شراكات بين اختصاصيي المعلوماتية الصحية على المستويين المحلي والإقليمي ونظرائهم من العلماء والمنظمات الدولية، تعزيز التعاون الفعال والشراكات بين المتخصصين والعلماء الدوليين والشركات المتخصصة في تقنية المعلومات. وستتولى اللجنة المنظمة نشر جميع الأوراق المقبولة، وسيدعى مقدمو أفضل الأوراق إلى عرضها في مجلة (سبرنغر) المتخصصة في نقل البيانات الضخمة والأنظمة المرتكزة على المعرفة. علما بأن اللجنة المنظمة للمؤتمر رصدت جائزة لأفضل ورقة مقدمة للمؤتمر، ستمنح للبحث الأكثر تميزا ضمن أعمال المؤتمر، وجائزة أخرى لأفضل ورقة طلابية ستمنح للبحث الأبرز من بين مشاركات الطلاب، وسوف يعتمد الاختيار لأي من الجائزتين على الأصالة والجودة الفنية والأثر المتوقع على المحتوى العلمي الذي تتناوله بجانب المستوى المتميز في عرضها. وسوف يرأس جلسات المؤتمر نخبة من المختصين في مجالات تقنية المعلومات المختلفة.

700ألف مخالفة للأنظمة في المواد الغذائية والاستهلاكية خلال عام فقط!..

التجارة تعترف للشورى بعجزها عن كبح التستر التجاري والبضائع المقلدة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565984

الرياض - عبدالسلام البلوي

حذر أعضاء شورى من اعتراف وزارة التجارة بتنامي ظاهرة التستر التجاري وعجزها عن مكافحتها، مشيرين إلى بالغ خطورتها على الاقتصاد الوطني ومدى مساهمتها في نمو البطالة بين المواطنين والتزايد المستمر في أعداد الوافدين ومخاطرها الأمنية وزيادة أعباء الإنفاق على المرافق الخدمية والصحية والتعليمية.

وقال منصور الكريديس في مداخلته على التقرير السنوي 36-1437 لوزارة التجارة الذي ناقشه المجلس يوم أمس الأربعاء، أن من أبرز أضرار التستر الظاهرة مزاحمة الوافدين للمواطنين في أعمالهم بصورة غير مشروعة إضافة إلى المخاطر الأمنية واحتكار الأجانب لبعض الأنشطة التجارية وتزايد أعداد المخالفين لنظام الإقامة، واستغرب غياب المعلومات التفصيلية عن الوزارة لحجم ظاهرة التستر التجاري التي أحصت الأرقام المعلنة ـ قبل نحو أربع سنوات ـ أن قيمتها التقديرية بلغت 236 مليار ريال وأن 68% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة تدار بأيدي عمالة وافدة، وأكد الكريديس أن هذه أرقام لا يمكن تجاوزها، مطالباً وزارة التجارة والاستثمار بدراسة تفصيلية عن حجم هذه الظاهرة والأضرار البالغة التي أحدثتها اقتصادية واجتماعية وأيضاً مدى انتشارها والأنشطة التي تتركز فيها، والحلول الجذرية الكفيلة بمكافحتها واستئصالها من جسد الاقتصاد الوطني.

وأفصح محمد آل ناجي عن تقدمه بتوصية لمعالجة قضية التستر التجاري عبر الربط الإلكتروني في التعاملات التجارية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات ذات العلاقة، مؤكداً أن هذا الربط يعالج قضية التستر التي تأصلت في مجتمعنا ونشاهدها في شوارعنا يومياً، وأشار عبدالعزيز الحرقان إلى أن نسبة 40%من التستر تتم في قطاع المقاولات، منبهاً على أن ذلك مضر باقتصاد الوطن.

وتطرق أعضاء شورى إلى الغش التجاري وقد كشف التقرير السنوي الأخير للوزارة أنها ضبطت نحو 700 ألف مخالفة تخص المواد الغذائية والاستهلاكية وتنوعت هذه المخالفات ما بين غش تجاري وعلامات وبيانات تجارية، وقال عطا السبيتي: "يكاد سوق المملكة أن يكون الأكبر للبضائع المغشوشة والمقلدة"، وتساءل عن غياب دور الملحقين التجاريين في سفارات المملكة خصوصاً في الدول التي تصدر بضائعها إلى المملكة بكميات تجارية وقال: "أين يكمن دورهم في الحد من ظاهرة تصدير البضائع المقلدة والمغشوشة..؟"، مطالباً بمنع احتكار الوكالات التجارية.

وبحسب مداخلة محمد العلي فلكل 20 مواطناً سجل تجاري فهناك مليون سجل منتهي، وتساءل عن هذا العدد الكبير للسجلات، وعن سبب إصدار تراخيص لعدد 8690مصنعا لم يعمل منها سوى 373، تساءل الأمير خالد المشاري آل سعود وأكد أن هناك خللا ويجب البحث عن عدم قيام تلك المصانع رغم التصريح لها، إضافة إلى 1200 شركة مساهمة لم يعقد المجلس الإداري لـ15% منها اجتماع دوري أو سنوي، وأشار إلى ضبط الوزارة في عام التقرير لأكثر من ستة الآف مخالفة عبر جولات تجاوزت 22 ألف على المنشآت، وتساءل عن مصدر إيرادات التجارة والاستثمار التي بلغت في سنة تقرير الوزارة 353 مليون ريال .

تجدد المطالبات بمحققات في هيئة التحقيق ومشرفات على السجون والأحكام

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565987

الرياض - عبدالسلام البلوي

جددت عضو الشورى سامية بخاري مطالبات أعضاء في سنوات ماضية لتعيين محققات في هيئة التحقيق والادعاء العام، مؤكدةً ضرورة استحداث وظائف للتحقيق مع المتهمات والموقوفات، مشيرةً إلى أن المتهمة والموقوفة قد تفصح في الحديث للمحققات بدلا من الرجل خاصة في قضايا العرض والاعتداء على النفس، داعية إلى سرعة الربط التقني بين الهيئة والشرط والمحاكم ووزارة الداخلية والجهات ذات العلاقة لسرعة البت في القضايا، وأكد صالح الشهيب بأن هناك مطلبا لتوظيف النساء في الإشراف على السجون و تنفيذ الأحكام، مشيراً إلى أن عدد موظفات الهيئة لم يتجاوز 41 مواطنة وتنحصر مهامهن في الوظائف الإدارية، مؤكداً حاجة هيكل الهيئة التنظيمي للمراجعة.

وأكد عبدالله الحربي حاجة الهيئة - لطبيعة عملها- إلى كوادر نسائية متخصصة وليست إدارية فقط، وقال إنها تحتاج خريجات أقسام الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، واعتبر معلومات بشأن القضايا وصفية ولا تعطي مؤشرات ذات دلالة وعلى الأخص في قضايا الاعتداء على النفس والعرض والأخلاق والمخدرات والمؤثرات العقلية والاعتداء على المال وجرائم الوظيفة العامة وقضايا الأحداث، بل إنها مضللة فهي لم تأخذ عدد السكان في الحسبان، وأشار إلى امتلاك الهيئة لأربعة مبان فقط مقابل ١٠٣ مستأجرة مرتفعة الإيجارات.

ويرى الحربي أن هناك ضعفاً في أعمال دوائر الرقابة على السجون ودور التوقيف وتنفيذ الأحكام، وقال "هذا البند يفتقد للشفافية ويتضح ذلك من المعلومات الوصفية المقدمة في الجدول الذي يصف عدد السجون وعدد الجولات وعدد الحالات المبحوثة."

ولفت عبدالرحمن الهيجان إلى تزايد قضايا العرض والنفس والمال، معتبراً العدد الحالي لموظفي الهيئة البالغ 2177 تحدياً كبيراً أمام مباشرة العدد الكبير من القضايا، إضافة إلى معاناتها من تسرب كوادرها البشرية ومطالباً بزيادة عدد أعضاء الهيئة من المحققين لاستيعاب هذا الكم الكبير من القضايا التي بلغت عام التقرير 36 -1437 أكثر من 191 ألف قضية في فروع الهيئة والمحافظات التابعة لها وتجاوز عدد المتهمين بها 240 ألف متهم بنسبة ارتفاع 10%، وطالب فايز الشهري بدراسة هذه الأرقام وتحليلها وتقديمها في تشريعات تخدم التحقيق والادعاء، مشيداً بأداء الهيئة وقال: انها قدمت صورة نموذجية لجهاز يتعامل مع وجه آخر للمجتمع خصوصاً الجرائم بأنواعها والجنح"، متمنياً من اللجنة القضائية أن تقدم توصيات تعالج مخرجات التقرير في تلك القضايا.

وفيما يخص قضايا الجرائم الاقتصادية التي وكما نشرت "الرياض" ارتفعت خلال عام بنسبة 661% وقفزت من 550 قضية في العام السابق للتقرير إلى 3845 قضية سنة التقرير، أرجع ناصر العتيبي السبب إلى استلام الهيئة لملف هذه الجرائم وقال "هذا يدعونا إلى القول بأنه وبعد استلام الهيئة لهذا الملف ارتفعت بشكل مخيف وكانت القضايا في عدد محدد وقليلة قبل ذلك..!"، ودعت زينب أبو طالب الهيئة إلى الحد من الاستقالات متسائلة عن أسباب استقالة 40 موظفاً في عام التقرير.

17تعديلا تراعي المرأة في قضايا النفقة والحضانة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/article/505775

تم تحديث لائحة نظام التنفيذ بعدد من التعديلات من أبرزها إعطاء الحق للمرأة باختيار تقديم السند التنفيذي في مقر إقامتها المختار أو مكان صدوره، كما منحت الزوجة الحق في اختيار الاختصاص المكاني في دعاوى النفقة، والحضانة، والزيارة، كما شمل تحديث لائحة التنفيذ أن لرئيس الدائرة جواز منع المنفذ ضده من السفر قبل تبليغه، فبعد إطلاق وزارة العدل لاستبيان عبر حسابها بمواقع التواصل الاجتماعي في العاشر من يناير الجاري والذي شارك فيه ما يزيد عن 370 من المهتمين بتحديث لائحة نظام التنفيذ، وذلك لتطوير وتحديث اللوائح التنفيذية، وشملت مسودة تحديث لائحة نظام التنفيذ 17 تعديلاً جاءت كما يلي:

خيرت المرأة في الاختصاص المكاني بين تقديم السند التنفيذي في مقر إقامتها المختار أو مكان صدور السند.
أوضحت المدة الخاصة بتنفيذ الأحكام الجبرية.
حصرت اختصاص التنفيذ بالعيوب الشكلية فقط.
جعلت المنازعة في عقود الإجارة من اختصاص قاضي الموضوع.
حسمت الاختصاص للورقة العادية بحضور المدعى عليه.
جعلت الحق للزوجة في اختيار الاختصاص المكاني في دعاوى النفقة، والحضانة،والزيارة.
اعتبرت قرار النقض سنداً تنفيذياً للمنفذ ضده فيما تم تنفيذه.
ألغت الإفصاح عن أموال المنفذ ضده خارج المملكة العربية السعودية.
أجازت قبول صورة السند التنفيذي المطابق للأصل.
جعلت لرئيس الدائرة جواز منع المنفذ ضده من السفر قبل تبليغه.
جعلت التهميش على السند التنفيذي من اختصاص مصدر السند.
جعلت البيع يجري وفق نظام التنفيذ وألغت ما سواه.
ألغت التقدير الثالث للمبيع وجعلت البيع في المزاد المعاد بما يقف عليه المزاد.
زادت المهلة للمشتري لعشرة أيام بدل خمسة لإكمال مبلغ الشراء، وألغت حق الشفعة بالمزاد العلني، وجعلت النزاع الناشئ عن المزاد من اختصاص قاضي الموضوع.
ألغت اختصاص محاكم التنفيذ بالمنازعات المتعلقة بتظهير الشيك.
أضافت عقوبات على الممتنع عن التنفيذ.
جعلت منع المعسر من السفر، وإطلاق سراحه بالكفالة الحضورية أمراً جوازياً.

العتيبي: لماذا ارتفعت نسبة الجرائم عندما أوكلت لـ "الادعاء العام"؟

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1523496

فجّر عضو مجلس الشورى اللواء ناصر العتيبي باستغراب سؤالاً أثناء مناقشة التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام، تعليقاً على ارتفاع قضايا الجرائم الاقتصادية من 550 العام الماضي، إلى 3845 في سنة التقرير، وقال: «إذا كان التقرير يشير إلى أن سبب ذلك يعود إلى استلام الهيئة ملف الجرائم الاقتصادية، وقبل ذلك كان عدد القضايا محدوداً، فما هي الأسباب؟.«

وقلل عدد من أعضاء المجلس من أهمية دراسة لجنة الشؤون القضائية والإسلامية لتقرير الهيئة، وقال عضو المجلس الدكتور فايز الشهري: «قدم التقرير صورة نموذجية لجهاز يتعامل مع الوجه الآخر للمجتمع خصوصاً ما يتعلق بالجرائم بأنواعها والجنح»، مضيفاً «كنت آمل أن تعالج توصيات اللجنة مخرجات التقرير في تلك القضايا، وأطالب بدراسة أرقام الهيئة في القضايا وتحليلها وتقديمها إلى تشريعات تخدم الهيئة في القيام بمهماتها.«

وأكد عضو المجلس عبدالرحمن الهيجان أن قضايا العرض والنفس والمال للأسف في ازدياد، لافتاً إلى الهيئة التي يعمل فيها 2177 موظفاً، تواجه صعوبة في مباشرة وتحقيق هذه القضايا، في ظل معاناتها من تسرب كوادرها البشرية، مطالباً بزيادة عدد أعضاء الهيئة من المحققين لاستيعاب هذا الكم الكبير من القضايا.

ولفت عضو المجلس صالح الشهيب إلى أن الهيكل التنظيمي للهيئة بحاجة إلى مراجعة، مضيفاً تعمل في الهيئة 41 موظفة، تنحصر أعمالهن في الوظائف الإدارية، وهناك مطلب لتوظيف النساء خصوصاً في قضايا مثل الإشراف على السجون وعلى تنفيذ الأحكام. وقال الدكتور خالد العقيل: هناك مؤشرات لم تُحلل بشكل موضوعي ومهم، إذ إن عدد القضايا زادت في سنة التقرير، قضايا العرض والنفس العام الماضي كانت 7304، بلغت 7859 بارتفاع 9% في سنة التقرير، والمخدرات 14781 قضية زادت إلى 16512 بنسبة 12%، والاعتداء على المال العام 3328 قضية ارتفعت إلى 7327 بزيادة 27%، وجرائم الوظائف العامة 3512 قضية بلغت 5136 في سنة التقرير، والجرائم الاقتصادية 474 قضية زادت إلى 1710 قضية. وأكدت عضو المجلس الدكتورة سامية بخاري ضرورة استحداث وظائف محققات نسائيات للتحقيق مع المتهمات والموقوفات، لافتة إلى أن هذا أدعى أن تفصح المتهمة أو الموقوفة في الحديث للعنصر النسائي بدلاً من الرجل، خصوصاً في قضايا العرض والاعتداء على النفس، وطالبت بضرورة الربط التقني بين هيئة التحقيق والادعاء العام والجهات ذات العلاقة مثل الشرط والمحاكم ووزارة الداخلية لسرعة البت في القضايا والانتهاء منها.

وتساءلت عضو المجلس الدكتورة زينب أبو طالب عن أسباب قبول استقالة 40 موظفاً، مؤكدة على الهيئة ضرورة العلم للحد من هذه الاستقالات.

الصحة تخدم المعاقين بـ5 مكاتب مساندة

المصدر: جريدة الوطن الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=291971&CategoryID=5

جدة: محمد المرعشي
يدشن وكيل وزارة الصحة المساعد الدكتور هاني جخدار اليوم، مكتب الخدمات المساندة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك في مبنى العيادات بمستشفى الملك عبدالعزيز بجدة، وبحضور مدير عام التأهيل الطبي في الوزارة إبراهيم الحكمي .
ويأتي تدشين المكتب، في إطار اهتمام وزارة الصحة التي قررت إنشاء هذه المكاتب بشكل تجريبي في خمسة مستشفيات كبرى في مناطق مختلفة كتجربة أولى، تهدف إلى تقديم خدمات متميزة وشاملة لذوي الاحتياجات، وستعمم هذه الخدمة على كافة المستشفيات في المستقبل وعلى مراحل مدروسة.
كما كانت المنافسة في إنجاز هذا المشروع وهذه الخدمة في سرعة إنشائها بين المناطق، إذ لاقت دعما كبيرا من قبل مدير صحة جدة الدكتور مشعل السيالي، وتنفيذ ودعم لامحدود من مدير مستشفى الملك عبدالعزيز بجدة الدكتور حاتم العمري، إذ حظيت محافظة جدة بحصولها على المركز الأول في إنجاز هذا المشروع المميز الذي سيعمل على تقديم خدمات لوجستية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، لتسهيل جميع الإجراءات داخل المستشفى، بدءا من مواقف السيارات، ومرورا بخدمات فتح الملف الطبي، وتقديم الخدمة الطبية، والحصول على التقارير الطبية، مما سيسهم إيجابا في الارتقاء بآلية تقديم الخدمة، وتعزيز استقلالية ذوي الاحتياجات الخاصة.

عاصفة معلمة!!

المصدر: جريدة اليوم الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alyaum.com/article/4177010

محمد العصيمي

غضب كثيرون وكثيرات من مقالي (قسوة معلمة) الذي نشر يوم الثلاثاء الماضي رغم أنني ذيلته بالاعتذار إذا كان ما وصفت به هذه المعلمة وقسوتها غير دقيق، إذ لم يكن أحد، ولا حتى هي، قد حسم المسألة بشكل يقيني .
من الغاضبين من رمزت لنفسها باسم (حلم معلمة) وكتبت ردًا أورده هنا كما كتبته هي تماما: «أنتم لا تعلمون ماذا تفعل المعلمة حتى تتقن الطالبة. فقط نريد من أحدكم أن يأخذ فصلا لمدة شهر ويعلم ويصحح ويكتب في الخطة الأسبوعية أو في كتاب الواجبات أو كتاب الطالبة. وأن يدفع من الراتب من دون مقابل هدايا بشكل يومي. وأن يحضر الدروس وأدوات الاستراتيجيات ويحملها مع باقي الأدوات إلى الفصول. ويدخل الحصص بمعدل 24 حصة في الأسبوع. ويكون الأداء نهاية العام أقل من 95% لأن الوزارة لن تعطي أكثر من 95% إلا لـ 5 معلمات من أصل جميع المعلمات. الظلم ظلمات يوم القيامة.»
انتهى كلام المعلمة العاصف ولم ينته كلامي، فكل الأعاصير التي اثارتها في هذه الزوبعة لا تعني أن المعلمة، أي معلمة، منزهة ولا تخطئ. كلنا، في أي مهنة من المهن، نخطئ لكن الفرق هو أن ترص الأعذار والمنجزات، كما فعلت، لتنكر أو تبرر خطأك، أو تعترف بالخطأ وتعتذر لأن لا أحد أبداً سيضعك في مرتبة من لا يخطئون. كون المعلمة تفعل كل ما

ذكرت فإن هذا لا يعفيها من أن تكون رحيمة وعطوفة وذات حنان كبير على بناتها الطالبات، صغيرات أو كبيرات . وأحسب أن كل المعلمات كذلك ما عدا من تقع في خطأ، لسبب أو لآخر، لأنها بشر.
نحن، حين ننتقد أو نسجل ملاحظة فإننا لا نقصد الإساءة أو التقليل من شأن ودور المعلمة وجهودها؛ بقدر ما نريد أن نعينها على الإصلاح والاتقان وعدم الوقوع في الأخطاء أيا كانت هذه الأخطاء من باب: «رحم الله امرأ أهدى إلي عيوبي.»

فصل الموظف السعودي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1566124

راشد محمد الفوزان

لال المرحلة الماضية تناولت ما واجه القطاع الخاص من بطء في النمو والمبيعات لظروف اقتصادية ومتغيرات فرضت واقعها، وهي كأي دورة اقتصادية تحدث وليس شيئا مستحدثا أو لا يحدث، فهي تعتبر طبيعية "كدورة اقتصادية "وهنا يبرز دور الشركات والمؤسسات كيف تواجه "الضعف" في المبيعات ومعها تراجع المبيعات أو الضبابية التي قد تتوقعها مستقبلا، فحدث أن استغنت "بعض "الشركات والمؤسسات عن بعض الموظفين والعاملين لديها، أو تقليص الرواتب أو غيرها من الإجراءات التي تخفض معها الشركات والمؤسسات تكاليفها لتعظيم العائد لها. السؤال هنا في اتجاهين، الأول ما يخص الشركات والمؤسسات حين تواجه الضعف في نمو المبيعات بما يؤثر مباشرة وجوهريا على أرباحها وتتراجع بصورة ملموسة، ماذا عليها أن تفعل؟ والسؤال الآخر هو للشركات والمؤسسات هل أول حل هو "الفصل للموظف" بصوره المختلفة؟ وأيضا سؤال للموظف العامل هل تعتقد أن أي وظيفة آمنة ولا يمكن أن تترك هذا العمل وتستمر بلا حدود؟
حين نفصل بهذا الجانب، هناك قانون عمل صادر ومعروف ومنشور، وهو يفترض حماية للموظف والمؤسسة بالقطاع الخاص، وقد يجنح للموظف قليلا بحكم القوة والضعف في المراكز بين "موظف وشركة" وسأكون مع الموظف حين لا تتأثر المنشأة بربحيتها أو تتأثر بنسب محدودة قد لا تذكر ويحافظ على وضع المنشأة، بحيث لا يفصل ويستمر، وسأكون مع المنشأة تتأثر أرباحها بنسبة عالية بما يؤثر على وضعها المالي ولكن وفق شروط وضوابط تحمي حقوق الموظف وبلا إجحاف له، هذا في حال وصلنا مرحلة "الفصل" من العمل، مع أهمية أن هناك إجراءات عديدة يجب أن تتم في المنشأه وهو تقنين وترشيد الصرف، والتوظيف بقدر ما يمكن حسب الحاجة، وهذا مهم، والأهم أن يحل المواطن محل الأجنبي إن كان قادرا على القيام والالتزام بعمله، بحيث يستغنى عن الأجنبي ويحل محله المواطن.
يجب أن يطرح النقاش بموضوعية وعقلانية في التوظيف أو الفصل، فالموظف يستطيع أن يستقيل بأي وقت حين يجد فرصة عمل ولا ينتظر الشركة ولا تستطيع الأمساك به ونحو ذلك، وهذا أيضا مضر للمنشأة من حيث إيجاد البديل ونحو ذلك، يجب مراعاة أوضاع الموظف المواطن وأيضا الشركات، بحيث تكون عقود متوازنة وغير مجحفة ومرنة للطرفين، وينظر بعمق وتفاصيل كثيرة يمكن الرجوع لها، قبل أن يلام أي طرف، وهم بحاجة حقيقة لتوازن بين الطرفين.

استقدام البطالة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565974

محمد الحيدر

الحديث عن البطالة في المملكة ذو شجون، فما يطالعه المواطن في الإعلام عناوين يسيل لها لعاب الباحثين عن العمل، ولكن في الوقت نفسه هناك أحاديث عن البطالة في المملكة غير حقيقية، وهي حالة تعبر عن "خلل" في الخيارات المجتمعية، وأن السعوديين، أو بعضهم، يتبطل من تلقاء نفسه، لأنه يعمد إلى تخير الوظيفة .

ما يوقع المتابع لشأن البطالة في بلبلة أن الإحصاءات التي تصدر دلالة على مؤشر فجوة التوظيف تختلف في قراءتها للواقع. وبعض الإحصاءات تتحدث عن وجود بطالة بين العمالة غير السعودية! التصريحات الرسمية تقول إن نسبة البطالة سجلت 11.6 .%

على أي حال الجهود المبذولة لتحجيم "البطالة" مقدرة، ومنها قيام وزارة العمل بتعديل بعض مواد نظام العمل من أجل زيادة التوطين في القطاع الخاص، وعملية الإحلال التي يشهدها قطاع الاتصالات. وما تم الكشف عنه من أن "نظام توطين"، من شأنه توفير مليون وظيفة خلال 15 عاماً، ولكن هناك تقارير تشير إلى أن من المتوقع أن يتدفق إلى سوق العمل خلال الـ 15 عامًا القادمة نحو 4.5ملايين مواطن في سن العمل، الأمر الذي يدعو إلى تأمين وظائف أكثر بثلاثة أضعاف من عدد الوظائف التي تم توفير 10 سنوات ماضية عامي 20132003 -

وبناء على كل ذلك يثور تساؤل: هل الارقام التي تنشر تعكس "البطالة "بمعنى أن المحتاج للعمل ممن هم في سن الانخراط في سوق العمل لا يجدون العمل المناسب لمؤهلاتهم؟ وهل تخير "الوظيفة" حقيقية؟!

العوامل التي تسهم في بيئة البطالة كثيرة، وفي إشارة لتصريحات مسؤول في وزارة العمل إلى أن "في المملكة نحو 80% من الجمعيات الخيرية رعوية وغير تنموية وتقوم بتقديم خدمات استهلاكية فقط"، ما يلح بالالتفات إلى هذا القطاع ليصبح تنموياً، وليعلم الناس كيف يصطادون السمك بدل إطعامهم السمك بصورة منتظمة، إلا أن الحديث عن "بطالة غير السعوديين" يضع الإنسان في حيرة كبيرة، فقد ورد في التقرير ربع السنوي لهيئة الإحصاءات العامة أن هناك تنامياً في معدل البطالة بين المقيمين، وبلغت نسبتها 58027 عاطلاً بزيادة 38%عن العام الماضي حيث كانت النسبة 35500 عاطل. وعلى الرغم من ذلك لا تزال أبواب الاستقدام مشرعة لنستقدم بطالة!!..

بن دغر: يجب على المنظمات الدولية والحقوقية توثيق جرائم المليشيات

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1566082

عدن - وكالات

ناقش رئيس الوزراء اليمني الدكتور أحمد عبيد بن دغر مع وكيل وزارة حقوق الإنسان اليمني ماجد فضائل، مستجدات انتهاكات مليشيا الحوثي وصالح الانقلابية لحقوق الإنسان ودور الوزارة في رصد تلك الانتهاكات.

وشدد رئيس الوزراء اليمني على ضرورة قيام المنظمات الدولية والحقوقية في توثيق الجرائم التي تنتهكها المليشيات الانقلابية في حق الشعب اليمني واستمرارها في الاعتقالات التعسفية لكل من يخالفهم الرأي والتجنيد الإجباري للأطفال وكل ذلك يخالف الحقوق والحريات.

ودعا المنظمات الدولية إلى سرعة فتح مكاتبها في العاصمة المؤقتة عدن، مؤكداً أن الحكومة اليمنية ستقدم كل الدعم وتسهيل مهام المنظمات لتقوم بواجبها الإنساني بكل حرية وبما يخدم المجتمع.

واستمع بن دغر، من وكيل حقوق الإنسان إلى عدد من الانتهاكات التي مارستها الميليشيا الانقلابية بحق أبناء المحافظات اليمنية التي يسيطرون عليها واستمرارهم في اختطاف الصحفيين والناشطين دون أي وجه حق وانتهاكهم اليومي للحقوق والحريات في تلك المناطق.

وأشار إلى أن الوزارة لديها توثيق لكثير من تلك الانتهاكات التي تقوم بها وعلى المجتمع الدولي وأكثرها تعد انتهاك واضح وصريح للحقوق الإنسان ومصادرة للحرية.

من جهة آخرى، قال وزير الإدارة المحلية اليمني، عبدالرقيب فتح، إن مليشيا الحوثي الانقلابية قامت بمصادرة ثلاث شاحنات اغاثية محملة بالمساعدات الإنسانية تابعة لبرنامج الغذاء العالمي.

وأشار الوزير في تصريحات نشرتها وكالة الأنباء اليمنية، أن هذه التصرفات غير الأخلاقية تزيد من تعقيد الوضع الإنساني في المحافظات الخاضعة لسيطرة الانقلابيين وتزيد من نسبة المجاعة وتفشي الأمراض.

ودعا الوزير في الحكومة الشرعية اليمنية المنظمات الدولية إلى الضغط على الانقلابيين لوقف هذه الأعمال، معتبرا هذه التصرفات انتهاكاً للقوانين الدولية والإنسانية في حالة الحروب والكوارث.

ميدانياً، تفقد نائب الرئيس اليمني الفريق علي محسن صالح وحدات الجيش في جبهتي البقع وباقم في محافظة صعدة، وقال الأحمر إن قوات الشرعية في مختلف الجبهات وبدعم من دول التحالف تحقق المزيد من الانتصارات، ومنها تحرير مدينة وميناء المخا.

كما أكد التصميم على رفع العلم الجمهوري في كل أرجاء اليمن وعلى جبال مران معقل الحوثيين بصعدة.

إلى ذلك، أفشلت وحدات الجيش الوطني مسنودة بالمقاومة الشعبية وقوات التحالف محاولة هجومية لمليشيات الحوثي وصالح الانقلابية على مواقع طوال السادة ومحيط هجر كحلان في مديرية عسيلان محافظة شبوة.

وقال مصدر عسكري للمركز الإعلامي للقوات المسلحة " إن ثمانية عناصر من المليشيات بينهم قيادات كبيرة لقوا مصرعهم فيما جرح 13 آخرين خلال المواجهات التي دارت صباح أمس.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19817717

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م

http://www.okaz.com.sa/article/1523560